مجلة المعجمية - تونس

ع 18-19

2003

علم الجنس : مقاربة معجمية تركيبية

توفيق قريرة

المقدمة :

«علم الجنس» مصطلح يطلقه النحاة العرب على أنواع مختلفة ومتلابسة من الأسماء يقولون إنها تجتمع في كونها «أعلاما» وضعت للحقائق الذهنية المتعلّقة (شرح الكافية : (ش/ك) 3/ 245) وهي تختلف بذلك عن أعلام الأناسيّ والأماكن أو غيرهما من الأعلام في أنها لا تعيّن ذاتا واحدة مفردة عن بقية الذوات بالاسمية وإنما تعيّن جنسا كاملا يشترك في حقيقة متصوّرية واحدة ولا يقع هذا الاسم عليها وقوع الأسماء المشتركة المعروفة بالاسم الجنس وإنما يقع عليها وقوع الأعلام. ومن هذا يحدث أول إشكال تصنيفي لمثل هذا النوع من الأسماء فهو علم لكنّه لا يلتزم بقوانين تعيين الأعلام للأشياء إذ لا توسم به العيّنيات وإنما الكلّيات يخرج بذلك عن قانون الوسم العلمي المألوف :

الاسم الواحد للعلم لا يعيّن إلا مسمى واحدا : س ع١ ← مس ع١ (سع = اسم علم / مس ع = مسمى عين).

إن الاسم العلم الواحد لا يعيّن إلا الحقائق والماهيات : س ع ج ← (س ع ج = اسم علم الجنس / حق = حقيقة عامة).

لأن له قانونا آخر وهو قانون تعيين اسم الجنس لما تحته من حقائق.

إلا أن الفرق بينه وبين تعيين الجنس يكمن في أن اسم الجنس (س ج) يمكن أن يحقق في السياق بأشكال مختلفة فيكون معرفة ونكرة يعمّ متصوّره يقع على ذات واحدة أو معنى واحد، ولكن اسم علم الجنس محروم، كما يأتي البيان لاحقا، من هذه التصرّفات. وخلاصة الأمر أنّ (علم الجنس) ضرب من الأسماء التي تتداخل فيها - كما يدل على ذلك الاصطلاح - خصائص العلميّة وخصائص الجنسيّة فيكتسب من خلال هذا التداخل بعض الخصوصية الجديدة.

ويهمنا في هذا البحث أن نركز على بعض الإشكالات التي يثيرها هذا النوع من الأسماء ولها صلة بمسألة التعيين وتعني أحد معنيين (حسب أقسام البحث) :

- معنى إحالة العلامة الاسمية على شيء ذي مرجع خارجي واقعي أو مختصّ Désignation : فيكون الاسم العلم الجنس معينا Denotatum والشيء / الموضوع المعيّن Designatum.

- معنى تخصيص المسمّى بتعريفه تعريفا علميّا فيطابق المعنى مصطلح Détermination.

والسبب في الجمع بين المعنيين هو طبيعة هذا الاسم نفسه فهو يشترك مع كل العلامات اللغوية في المعنى التعييني الأول ويختص بضرب من التعريف هو سمته التمييزية والخصوصية.

وإذا كانت التعيينية مسألة متعددة المسالك في اللغة (المعجم، التصريف، التركيب) أو واصلة اللغوي بالخارجي (علاقة الاسم بالمرجع) فإننا سنركز أساسا على الاعتبارات المعجمية لهذا الضرب لنبيّن أن للتعيين منطلقا معجميّا قبل كل شيء.

إلا أن العامل المهيمن على اختيارنا طرح مسائل بحثنا على بساط معجمي هو أنّا رأينا هذا الضرب من الأسماء ينصاع مغالبة أو لا ينصاع لكثير من الاطروحات المعجمية المألوفة أو المستحدثة بل يبدو في بعضها كالمثال المخالف للأطروحة المعروفة، ولعلنا نرغب بإثارة الخلافيات إلى إحدى غايتين : الأولى أن نكشف بواسطة ضرب من الأسماء غير المألوفة تداخل المعجمي العام المختص واللغوي بما وراءه.

والغاية الثانية أن نبيّن ولو بقسط، كيف أن ما يبدو كالكليات النظرية لا يمكن أن يكون كذلك طالما لم يراع في إطلاقيته النظرية العيّنات التي تمثله.

1 - في علاقة التعيين بالمعجم :

1-1 التعيين بالعلم والمعجم :

اقتضت العادة أن تطرح مسائل تعريف الاسم وتنكيره في أبواب التصريف وكأنّ مقولة التعيين، مهما كان نوع الاسم الذي تتحقق فيه ومهما كان نوع تحققها تاما أو ناقصا، هي مقولة تصريفيّة.

والحق أن التعريف بالعلمية يكتسب بما هو شكل من أشكال تعريفيّة خصوصياته كالتالي :

- لا وجود فيه لعلامات تدخل وتخرج ويدل خروجها أو دخولها النظامي على التعريف كما في التعيين باللام (تدخل اللاّم ويخرج التنّوين)، فعلى العكس من ذلك فإن العلامة اللغوية إذا ما وضعت للعلم لا يطرأ على هيئتها الشكلية أي تغيير ولا تدخلها علامة صرفية مخصوصة (منع الصرف ليس خصيصة أسماء الأعْلام) : (محمّد) علما أو غير علم لها هيئة شكلية واحدة.

- لا وجود لمقابل نكرة للاسم العلم، كما هو الحال في المعرّف باللام، فمقابل الاسم العلم ليس النكرة بل اللاّعلم وهذا تدخل فيه بالاقتضاء جميع أنواع الكلم وليس الأسماء بالضرورة.

- تعيينيّة الاسم العلم ليست مستمدّة من السياق ولا من المقام، إذ هي ليست مشيرات مقّامية Deixis كالضمائر (المتكلّم - المخاطب) وإنما التعيين فيها معتمد على تضافر عنصرين : المواضعة المخصوصة العرفية والإشارة بتلك المواضعة العرفيّة إلى خارج إشارة تقرّب العلم من أيّ رمز علامي يوضع على خارج يُعيّنه. فلا يكون له معنى بقدر ما يكون له مُحَال عليه. يحدث ذلك عندما تفرغ العلامة اللغوية الموجودة سلفا من معناها الذي كان لها ويعاد التواضع عليها لا لتدل على معنى جديد (كما يحدث في المجاز / الاصطلاح) وإنما لتعيّن أو لتشير إلى خارج ولا يطلب منها معنى جديد ولا قديم.

فهذا ضرب من استئناف التواضع بالكلمة على خارج وليس ضربا من التواضع بالكلمة على معنى. فالتعيين بالعلميّة هو تعيين تشترك فيه عناصر لغويّة وأخرى خارج لغوية. اللغوي فيها هو المواضعة أو المواضعة المستأنفة re-convention وهو مواضعة لا تغيّر دلالة الكلمة عن أصولها وإنما تمحو منها أي قيمة دلاليّة وتضخّم فيها القيمة الوسميّة (بأن لا تدل إلا على موسوم واحد). وأما غير اللغوي فيها فهو المبدأ الذي يسيّر هذه المواضعة المستأنفة ويجعلها متجدّدة ونسبيّة تعنى بذلك العرف الاجتماعي. والأعلام تتطلب عرفا اجتماعيًا لا عرفا اجتماعيًا لغويًا : التعاقد يحدث بين جماعة تصطلح على أن تسميَ ذاتا باسم ما دون أن تكون التسمية ذات قيمة مفهومية وإنما قيمتها تداوليّة.

وما دامت العلمية ذات أسس تواضعيّة، وما دام التواضع اللغوي، بقطع النظر عن أطرافه ضربين، معجميًا حول الكلمات وعقليًا حول المركبات. فإنّ التعيين بالعلمية

أحرى به أن يدخل في باب المعجم من جهة الآلية المتحكّمة في إنتاجه لاغير (لا ندخل في هذا أمر اختيار الكلم من المعجم للتسمية بها، فالكلم الصالحة للتعيين العلمي قد لا يكون منها كذلك).

1-2- التعيين بالعلم الجنس والمعجم :

تتمثّن علاقة التعيين بالمعجم في الاسم العلميّ الجنسيّ. فإذا كان التعيين في علم الفرد (الشخص / المكان / الحيوان) يتأسس على استئناف المواضعة على كلمة ذات وجود سابق (أو على مواضعة مخصوصة على كلمة محدثة) فإن العلمية الجنسية يحدث فيها التعيين اعتمادا على آليات معجمية متنوعة بتنوع أضرب علم الجنس وهي كما يعددها النحاة :

* **علم جنس الحيوان** : ثُعالة للثعلب، وأُسَامة للأسد وحَضَاجِر للضّبع.
* **علم جنس المعاني** : شَعُوب وأمّ قشعم للموت وكيسان للغدر.
* **علم جنس لأسماء الأفعال** : السبّحان (لـ(سبحان)) وأولى للوعيد.
* **علم جنس للصيّغ** : الأوزان باختلاف أنواعها مفعول / فاعل / فعلان...

في علم جنس الحيوان والمعاني والأفعال يحدث التعيين لا بمحو معاني الوحدات المعجمية سلفا بل بإقرارها على الأغلب من الأسماء ويبرز ذلك خصوصا في اسم الحيوان الذي تكتسب علميّته من دلالة معناه المعجمي على سمة أو خصصية تتوفر في ذلك الحيوان (براقش : للعصفور ذي الألوان، وحضاجر للضبع لأنها عظيمة البطن)، فالعلمية في مثل هذه الأسماء لا تكون بفقد الكلمة معناها وإحالتها بها على مرجع خارجي إحالة إشارية، بل على العكس من ذلك يرتبط الاسم بالمسمّى ويرتبطان معا بالمرجع. ويحدث التعيين بمراعاة العلاقة التحفيزيّة بين الدّال والمدلول؛ فما تسمية نوع من الحيوان بهذا الاعتبار العلميّ إلا لكونه يستجيب بما هو مدلول وبما هو مرجع لشيء في العلامة اللغوية التي تعيّنه. فليس في الأمر مواضعة مستأنفة أو إعادة تواضع يفضي إلى الانتقال من حالة الاعتباط (حالة أغلب العلامات اللغوية) إلى حالة الانفصال الكلي بين الدّال والمدلول بل هو تواضع يؤكد ارتباطيّة الدال بالمدلول ويقيم علاقة منطقية - دلالية / أو عليّة بين الاسم ومسمّاه، حتى لكأنّ المناسبة بين الدال والمدلول من ناحية وبينهما والمرجع من ناحية أخرى هي التي جعلت الاصطلاح يكون بتلك العلامة على ذلك المرجع ولا يكون بغيرها.

كما أنّ في التواضع على المعنى القديم نوعا من إعادة التوزيع تقتضي أن يصطلح بالاسم الذي يقبل عادة أن يقع على ذلك المسمى أو على غيره (الحضاجر كل ما كان عظيم البطن) على نوع معين من الذوات حتى لكأنّ ذلك المعنى الذي اصطلح عليه به، أظهر فيه من غيره وعندئذ يصبح التعيين بالعلمية الجنسية، إذا كان بين الدال والمدلول ترابط، ضربا من اختصاص الموسوم المعيّن بالمعنى المعيّن، وهو اختصاص لا يمكن إدخاله لا في باب المجاز ولا في باب الاصطلاحات المخصوصة (التي تحدث بتخصيص المعاني المناسبة متصوراتها) وإنما هو اختصاص لجنس من المعيّنات (الضّباع، الذئاب، المعاني) تبرز فيها دون غيرها وكأنها أظهر فيها، فإذا كانت العلمية بالنسبة إلى الأشخاص تحدث باختصاص المسمّى الذات باسم يقع عليه ولا يقع على من ماثله إلا من جهة أخرى، فإنّ اختصاص المسمّى هنا هو اختصاص جنسيّ لا يقطع النظر عن السبب الذي لأجله وقعت الاسمية عليه دون غيره : العلمية الأولى اختصاصها مرجعيّ لا ارتباط فيه ولا علّة تشدّ ثالوث الدال والمدلول والمرجع وأمّا العلمية الثانية فإن اختصاصها مفهومي – مرجعي فيه ارتباط وعلّة تشد المدلول بالمرجع.

ومن جهة أخرى فإن تعيين الجنس بالعلميّة يطرح إشكالا متّصلا بكيفية الجمع بين مقتضيات التعيين التي توجب وضع الاسم «في شيء بعينه» (ش.ك 3/ 243) وبين مقتضيات الجنسية التي تفرض أن يوضع الاسم على ذوات متعددة مشتركة في الحقيقة أو الماهية، إذ ما فائدة تعيين الجنس والخصوصيّ فيه هو الماهية لا الذوات المكونة له ؟ فكأنه وسم تعييني لجمع من الذوات والمعاني لا تحتاج في وسمها إلا إلى اسم جنسها، وهذا الاسم يتنقل بين التنكير والتعريف أي بين الدلالة على الشائع المبهم والدلالة على الواحد المعيّن.

في هذا السياق يميز الاستراباذي بين كيفية وقوع الجنس على المعنى ووقوع علم الجنس عليه، فيرى أن لفظ الجنس يمكن أن يستعمل في الدلالة على الجنس أو المفرد كان ذلك من المجاز يقول : «فلفظ (أسد) مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك و (أسامة) موضوع للحقيقة الذهنية فإطلاقه على الخارجيّ ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنّف (يعنى ابن الحاجب) بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا». (ش.ك 3/ 245).

وعدم تعيينيّة العلم الجنسي للواحد على نقيض قابلية الجنس لذلك، راجع إلى طبيعة التعيين في كلّ واحد من الاسمين، فالجنس قابل لأن يتعرّف بالسياق، (اللام، الإضافة...)؛ فبالسياق يخرج من تعيينه الجنسي العام إلى الواحد، ولكن تعيينيّة الاسم العلم ليست سياقية أو ازدواجية، كما بيّنا سابقا، وإنما هي بوقوع الاسم بعد المواضعة على المعيّن مع اختلاف ههنا في أن المعيّن جمع لا مفرد ولذلك يقع عليه وكأنه مختصّ به اختصاص العلم بالشخص.

على أن ارتباط التعريف بتحديد واحد بعينه، جعل الاستراباذي يعتبر أن التعريف في العلم الجنسي تعريف لفظي لا معنويّ وشبّهه بالمعرف باللام الاستغراقية (ش. ك 3/ 247). على أنّ هذا الكلام لا يحلّ إشكالا إلا ليقع في آخر ويجعل زيادة اللام (في استغراق الجنس) أو العلمية من باب عدم دلالة العلامة وإزالة فعل المقولة والحقّ أنّ العلامة دالة لكنّ الإشكال في تصنيف مدلولها. فتعيينيّة الجنس سواء أكانت باللام (اللّحم، الماء) أم بالعلميّة (أسامة/ ثعالة) هي نوع آخر من التعريف غير الذي يحدث بفعله تعيين الواحد وإخراجه من عموم جنسه والدلالة عليه باعتباره شيئا بعينه وإنما هو تعريف يتجه لا إلى العيّنات أو الموجودات المكونة للماهية الواحدة بل يتجه إلى الحقيقة بقطع النظر عن تحقّقها في الموجودات الذهنية أو الخارجية. فنحن حين نقول (العبد) فليس المقصود الذات المفردة التي تتحقق فيها ماهية العبودية وإنما الذات الجمع وقد تعرفت بحقيقتها أو بمتصورها (العبودية). وكذلك قولنا في العلميّة الجنسية (حضجر) فالمقصود جزء من الماهية أو ما نسميه بالاعتبار الاصطلاحي : أي المعنى الذي قصدناه ونحن نعيّن المسمى الخارجي فهو تعيين لا باعتبار الذّاتية وإنما باعتبار الماهيّة أو عنصر من الماهية ويمكن أن نوضّح اعتمادا على الجدول اللاحق كيفيّة حدوث التعيين بالتركيز على الماهيّة أو على الذات المفردة أو الذوات الجامعة أو على كلتيهما ونحن نعني هنا التعريف باللام (بضربيها) وبالعلم والعلم الجنسي:

نوع التعريف	المقصود الأوّل بالتعيين	المقصود الثاني بالتعيين
باللام الجنسيّة	الماهيّة	الذوات
باللام العهديّة الذكريّة (سياق).	الذات المفردة	الماهيّة
بالعلميّة	الذّات	الماهيّات
بالعلم الجنسي	الماهيّة الاعتبارية للجنس	الذوات

أما الضرب الأخير من الأعلام الجنسية وهو ما يصطلح عليه بأسماء الأوزان أو الأمثلة، كـ «فعلان» في اللغة (وفعولن في العروض) فإن التعيين فيها يختلف عن التعيين في الكلمات المعجمية السابقة فهي شكل مجرّد من أشكال إنجازية هي الصيغ الاشتقاقية في اللغة (والأنماط المقطعيّة الوزنيّة في العروض) والتعيين فيها نابع من المواضعة الاصطلاحية لا المعجمية وهي مواضعة خصوصية بين جماعة معرفية معيّنة (أهل اللغة - العروض) وبين كلّ من تعامل معهم بواسطتها على أيّ وجه من الوجوه.

وليس التواضع بواسطة هذه العلامات تواضعا من درجة ثانية، كما هو الحال في الاصطلاحات المستمدة من المعاجم بل هو تواضع على أشكال جديدة لها معان اصطلاحية جديدة فكأنها علامات «لغوية» مرتجلة لا تمتّ بصلة إلى اللغة إلاّ بالمكوّنات الصوتية أو بالمحاكاة الصّيغية (في الصيغ الاشتقاقيّة) (تحفيز صيغي)، وأما ما دون ذلك فتابع للورلسان Métalangage.

وما دام الأمر على ما تقرّر فكيف يصنّف عنصر ورلساني (أو اصطلاحي عموما) في باب لساني أو لغويّ لا تصنيفا عاما (كأن يقال هو اسم) بل تصنيفا دقيقا ومفصلا : اسم علم جنسي ؟

إن اعتبار مثل هذه الكلمات الممثلة لغيرها تمثيلا تجريديا أسماء نابع من إيمان متواضع عليه بين القدامى والمحدثين على أنّ الاسم هو الأقدر على تعيين غيره من الأصناف اللغوية، فهو على حدّ عبارة المعجميين العرب : «وسم وسمة توضع على الشيء تعرف به» (اللّسان 12/ 630) وهو على حدّ تعبير بعض المحدثين وضع في اللغة

على أن يكون «الوحيد الذي يمكن به الحديث عن كل شيء حتى ما لم يوسم منها بالأسماء» (J. Rey-Debove, Le métalangage. 36). فالتعيين سمة الاسمية تتحقق بها في الأصل في جميع أحوال تعيين الأشياء/ المواضيع وهي في الاصطلاح السمة المطلقة لتعيين المتصورات حتى إن علماء الاصطلاح يعتبرون أن موضوع هذا الفن هو الاسم نفسه (A.Rey, Terminolgie...29)؛ واعتبار الأوزان أجناسا نابع من قابليتها لاستغراق ما تحتها من كلمات تتحد في الهيئة والمثال، يقول الاستراباذي : «فهذه الأوزان يقصد بها استغراق الجنس لأن معنى قولك: (فَعْلاَن) الذي مؤنثة (فَعْلَى) غير منصرف : كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقه» (ش.ك 3/ 250). فتعيينه الجنسي نابع من اتّحاد ماهيّته واستغراق أنواعه، على أنّ ماهيته متصوريّة اصطلاحيّة. لكن اعتباره من الاعلام راجع حسب النحويّين إلى أنك «إذا عبّرت بها عن موزوناتها لم تقع على فرد مشاع منها كما تقع النكرات» (ش.ك 3/ 251).

وقد يميّز بين هذه الأعلام وبين ضرب منها تشبه في تعيينها تعيين علم الشخص وهي الأوزان التي يكنّى بها عن موزناتها كـ (فاعل) في قولك : (مررتُ برجُلٍ فَاعِلٍ) أي عاقل أو جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد» (السابق) فهذه الأوزان ليست من أعلام الجنس لفرق في كيفية الإحاطة بالمعنى المعيّن، إذ التعيين فيه نوعيّ لا جنسيّ واقع على «موزونه فقط من غير اعتبار لمعناه الجنسي» (ش.ك : 3/ 251).

لكن أليس هذا الفرق التعييني فرقا بين «علم الشخص» و«الجنس» لا بين «علم الشخص» و«علم الجنس»؟ وما يؤكّد هذا السؤال هو عدم وجود لفظ يعين الجنس وآخر يعيّن علم الجنس كما بين الضبع وحضاجر وبين الذئب ودألان وبين أسامة وأسد...

فَلِمَ لم يكن (فعلان) وغيره من الأوزان أسماء أجناس لا أعلام أجناس ؟ اعتلال النحويين في اعتبار هذه الأوزان أعلاما كان بالخصائص التركيبية، إذا قالوا إنّها كالمعارف إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، ووصفوها بالمعارف «فقالوا (فعلان) الذي مؤنثة (فعلانة) منصرف» (ش.ك 3/ 250) وهي إذا دخلها (كل) و(ربّ) أو غيرها من علامات التنكير تعامل معاملة النكرات فيقال «كل (فعلان) حاله كذا (ش.ك 3\250).

والحقّ أنّ مراعاة التركيب في اثبات التّعيين هو المقاربة المفضّله لدى النحويين واللّسانيين، وهي مقاربة تختلف عن مقاربات أخرى كمقاربات الفلاسفة والمناطقة (أُنظر

(Pierre André Buvet, 2002 : 3). ولذلك كانت دراسة العلم الجنسي في محيطه التركيبي الأصل الذي عليه اعتمد النحويون في القول بتعريفه، لكن تعريف العلم الجنسي الدال على معان معجمية ليس هو نفس التعريف الدال على المعاني الاصطلاحية بحكم أن تعريفَ أعلام الأوزان تابع من إحالتها على مرجع معنويّ معرفة، ومعنى كونه كذلك أنه معلوم بما هو نوع تصوريّ في خطاب علميّ. فتعيّنه بالتعريف لا من جهة الاتفاق والتّواضع كما في العلمية الشخصية وإنما من جهة التواضع المستمد أصلا من الخطاب العلميّ الذي تندرج فيه المواضعة العرفية المخصوصة، على الرغم من أنّ المؤشّر الدّال على تعريف هذا الضرب من الأعلام المخصوصة ليس مرتبطا بالخطاب الاصطلاحيّ بل بالخطاب الماديّ وقواعده اللغويّة (انظر تفصيل ذلك لاحقا). وهذا الضرب من الأعلام الخاصة بالعلوم قد يصطلح عليه علماء المعجم المعاصرون باسم قريب من «علم الجنس» وهو علم الأقسام Les noms propres de classes (J.R Debove 1998 : 116) وفيها يضعون أسماء العائلات الحيوانية مثلا باعتبارها أسماء علميّة ومداخل لمتصوّرات مخصوصة. فتعرفها راجع إلى وقوعها على المعاني المعروفة في فنونها المخصوصة. فمعنى أن يكون (فعلان) علما يعني أنه يحيل على معنى معرفة يتنزل في خطاب اصطلاحي شأنه شأن غيره من المتصوّرات الاصطلاحية. وفي هذا الإطار ينبغي أن نفهم قول النحاة إن «هذه الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصة المعلقة على المعاني لإشارتك بها إلى معنى معرف» (شرح المفصل 1/ 39).

وخلاصة الأمر في هذا الباب من المبحث أن التعريف بالعلميّة بما هو ركن من أركان مقولة التعيين الاسمية يحدث بأشكال مختلفة، فهو في علم الشخص يحدث بالمواضعة العرفية وهي آلية من آليات تصرّف الناس في الكلم المعجمية تقتضي محو المعنى وتجريد العلامة للوسم والتعيين الإشاري وهو في علم الجنس مختلف باختلاف ضرب العلم يحدث في العلامات اللغوية بإقرار المواضعة وتخصيصها وتخفيزها في علاقتها بالمدلول المرجعي ولكنها في العلامات الاصطلاحية تحدث بنقل الكلم عن مجال دورانها المعجمي العام إلى مجال دوران مخصوص نقلا يشبه الارتجال، وتحدث المواضعة بالاتفاق داخل دائرة مخصوصة من الخطابات والتعريف يحدث عندئذ بإشارة الكلمة إلى مرجع متصوري معلوم أو ينبغي أن يكون معلوما، وبهذا فإن التعيين في العلمية لا ينفصل عن مفهوم الإحالة - المرجع وهو ما نراه في العنصر اللاحق.

2- علم الجنس والإحالة :

2-1- بين اللغويين والمناطقة :

علاقة المعجم بالنظرية الدلالية غالبا ما ينظر إليها من جهة التعيين Désignation لا من جهة الدلالة Signification (Josette Rey-Debove, 1998 : 20)، والتّعيين بما هو علاقة بين العلامة والشيء المحال عليه (نفسه) يفترض من العلامة أن تعين (أو تشير Dénote) المرجعيّ ولا تدل عليه. والنظر إلى العلامة اللغوية من هذه الجهة يقتضي التمييز بين ضربين من المدلولات، أحدهما مدلول تعييني Signifié désignatif والثاني مدلول إيحائي Signifié Connotatif (Rey-Debove 98 : 289) وتقسيم المدلول إلى مرجعي وإيحائي فيه توفيق بين الموقف المقلل من المعنى لأجل المرجع (وهو موقف المنطق الحديث) والموقف الذي يقابله وهو في الأصل موقف غالب اللسانيين.

ولقد مثل اسم العلم في بعده الإحالي موضوع بحث أثراه المناطقة وبالخصوص Gottlob Frege. وحدّ هذا الرياضي المنطقي مختلف المرجعيات اللغوية فيما أسماه بـ «قيمة الحقيقة "Valeur de Vérité" (وهي عنده الصحة أو الخطأ) واعتبر أنّ كل علامة لغوية، بما في ذلك العلم، بل والعلم بشكل خاص، ذات معنى وإحالة، وأن المعنى هو غير الإحالة إذ المعنى يتمثّل في رأيه في الصيغ الدلالية التي تقدم بها العلامات وأن محصل المعنى الأفكار. ولذلك فإن المعنى لا يكون إلا في الجمل وهي عنده ضرب مخصوص من العلامات تشبه الأسماء الأعلام وأما المرجع فإن دوره تعييني ومآله التصديق والتكذيب واسم العلم لا يمكن أن ينظر إليه خارج الوحدة الدالة الكبرى التي هي الجملة، وما دام العلم قابلا لأن يخبر عنه (أي أن يكون موضوعا ذا محمول) فإنه عنصر في وحدة أكبر هي التي لها مرجع وما دام لهذه الوحدة الأكبر القيمة الحقيقية وليس للعنصر مفردا فليس للعلم مرجع.

ومادام الموضوع والمحمول هما جزئيْ الفكرة فإن الجزء لا يمكن أن يدل على جزء الفكرة؛ فالمعنى، معنى الفكرة (الدلالة) هو الأساسي وليس معنى جزء الفكرة، والمرجع لا يقبل بدروه أن يتجزأ بحكم أن القضية هي التي تفضي إلى الفكرة والفكرة إلى الحقيقة (المرجع). فليس في هذا التصور تجزيء أو رجوع على الأعقاب (أو ربط للجزئي بالمرجع) فكل شيء يحدث كليانيًا بما في ذلك الإحالة؛ فليس لأي علاقة لغوية «إحالة

مباشرة» على خارجها بما في ذلك العلم (G.Frege. Sens et signification in : A.Jacob. 1969 : 430-34).

لكن Frege قد عورض بنظرية مخالفة للإحالة هي «الإحالة المباشرة» Référence directe التي قال بها David Kaplan واعتبر أن الأسماء الأعلام هي أسماء معدومة المعنى لكنها تحيل مباشرة على مرجعياتها (Houdé : Vocabulaire des Sciences Cognitives : 373)، وكانت هذه الفكرة أكثر تمثيلا لموقف اللغويين العرب القدامى واللسانين المحدثين.

ويمكن القول إن الجدل كان حيا حركيا بين اللغويين والمناطقة حتى في العصر الحديث في سياق تحديد مسألة التعيين المرجعي للأعلام.

فلقد دار جدل بين G.K. Ziff (صاحب "قانون التواتر اللساني) وS.Kripke فعبر الأول عن وجهة نظر اللغويين واللسانيين حين اعتبر الأعلام عديمة المعنى ولكنه أخرجها من دائرة اللغة. أما Kripke فعبر عن وجهة نظر الفلسفة التحليلية حين اعتبر العَلَم معينا صارما Désignateur rigide ومعنى ذلك قدرته على أن «يعين في كل العوالم الممكنة الشيء/ الموضوع نفسه» (Kripke : 80,36) على النقيض من المعين غير الصارمnon rigide أو العرضيّ Accidentel. وينقد Kripke فكرة يلتقي على ضفافها اللغويون والمناطقة وهي صلة العلم بالأوصاف وأنه يمكن استبداله بأوصاف وأن الاسم العلم موصول إلى صفة وصلا مرجعيا (أُنظر مثلا في Kripke, 73).

وعموما فإن أصحاب المباحث اللغوية ولأسباب تتماشى ومفهومهم للعلامة ودورها التعييني الإحالي يميلون إلى اعتبار الأعلام قوسا من العلامات داخل اللغة. فقد نقل ابن يعيش عن النحويين قولهم بعدم المعنى في العلم وافتقاده إلى تعيين مرجعه (قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى : شرح المفصل (ش.م)1/ 27) وكان Lucien Tesniere يعتبر الأعلام كلمات خاوية Mots vides (1959 : 53) للسبب نفسه. وتقول ج.ر. دبوف J. Rey-Debove إن عادة اللسانيّين ولعدة أسباب أن يضعوا اسم العلم «بين قوسين» (J. Rey-Debove 1998).

ومن وجهة نظر معجمية تصنيفيه فإن الاسم العلم ينظر إليه على أنه تابع للمعاجم الموسوعية، واعتباره جزءا من المعجم اللغوي مشروط بكونه «كلمة معجمية» (Ibid : 20) قابلة لأن تكون مدخلا في المعجم، لا على أنها عَلَمٌ بل على أنها كلمة محايدة.

لكن الأصل هو ارتباط العلمية بالموسوعية، وما الموسوعية إلا نتيجة لتصور يضخم مرجعية العلم أو إحالته على المرجع أو المحال عليه. إلا أن هذا الإشكال لا يطرح مع «العلم الجنسي» إذ هو كلمات معجمية تحافظ على انتسابها إلى المعجم اللغوي لا الثّقافي الموسوعي ولها في علاقتها بالمحال عليه خصوصية تختلف باختلاف نوع العلم الجنسي.

2-2- علم الجنس والإحالة بالواسطة :

إن ارتباط العلم بجنسه يدرك في كيفية إحالة كل منهما على مرجعه. فلفظ الجنس يحيل على مرجعه إحالة مباشرة. ونعني بها ارتباط اللفظ بمجاله الإحالي Domaine de réf-érence ارتباطا من غير وسائط لفظ آخر أو مجال إحالي آخر.

فلفظ (أسد) يحيل على مرجعه الخارجي إحالة مباشرة باعتباره يرتبط بمعين ذهني له هيئة مثاليةمعلومة، في ذهن المخاطب بهذه العبارة. إلا أن علم الجنس لا يحيل على مرجعه إحالة مباشرة، بل تتم الإحالة انطلاقا منه ومرورا إلى لفظ الجنس الذي يحيل على مرجعه باعتباره مجالا إحاليا. أي إن الاسم العلم في هذه الحالة يفتقد علاقته المباشرة بمرجعه بل يرتبط بذلك المرجع اعتمادا على وساطة اسم آخر هو اسم الجنس، ولذلك تكون إحالته عليه إحالة بالواسطة.

فلفظ (أسامة) أو (ثعالة)، لم يوضع كي يحيل على مرجعه الخارجي وإنما وضع أول مرة ليكون مشيرا يعين اسما آخر هو الجنس ولا يعين مباشرة مرجعه. وإنما تحدث الإحالة على هذا المرجع بواسطة ذلك الاسم وساطة ذهنية (أو جدولية) باستبدال لفظ بلفظ استبدالا يشبه ترجمة لفظ بآخر كي يحيل المترجم على مرجعه. وخلاصة الأمر أن الجنس وضع كي يعين مرجعه ووضع العلم ههنا كي يعين ذلك اللفظ فينبغي أن تكون إحالته الأولى والمباشرة عليه لا على المرجع الخارجي أو الذهنيّ، فهو بذلك يدخل في ضرب من الأسماء المعينة للأسماء ليكون اسم اسم وليس اسما.

وربما كان أظهر أنواع العلم الجنسي دلالة على الإحالة بالواسطة ضربا من الأسماء يضارع ما يعرف بأسماء الفعل التي هي أسماء مجالها التعييني لغوي قبل أن يكون مرجعيا، قال الأستراباذي معددا أنواع العلم الجنسي «ومنه : (سبحان) علم التسبيح و(أولى لك) علم الوعيد» (ش. ك : 3/ 247-48).

ولعل هذا الضرب من الأعلام يؤكد انخراط علم الجنس باعتباره اسما لاسم في

دائرة متصورية مقابلة هي اسم الفعل : (حذار، بداد) وهي تشترك في أن مجالها التعييني المباشر لغوي وبه تحيل على الخارج ولا تكون إحالتها المرجعية إلا بواسطة ما عينته من أفعال.

وما دامت إحالة هذا العلم تتم على الاسم وبواسطته على المرجع، فإن إحالته المباشرة على اللغة لا على خارج اللغة. فإحالته انعكاسيّة réflexive أو ذاتية Sui-référence. وهذا الضرب من الإحالة الانعكاسية يختلف عن إحالة اللغة على نفسها باعتبارها أداة وموضوع حديث (الوظيفة الورلسانية métalangage).

وهذه الإحالة الانعكاسية تدخل في إطار ما سماه (Culioli : 67-70, 10, In, J.) بـ «التدريجات المعقدة» étagements compliqués (Authier-Revuz, 1995) بأن تضم اللغة مستويات متراكبة من العلامات لكل مستوى إطاره التعبيري الوصفي الذي يعين ما فوقه، فالاسم العلم هنا يندرج في إطار تعييني أعلى من الاسم الجنس (لا باعتبار العلاقة الاندراجية بل التدريجية Etagement) بحكم أنّ الجنس يعين المفاهيم ويحيل على المرجعيات ويحيل العلم عليه هو قبل أن يحيل على تلك المرجعيات ونفس المقال يصدق على اسم الفعل الذي يعين الفعل الذي يعين متصوره.

كما أن هذه الإحالة الانعكاسية تدخل في إطار ما تصطلح عليه (- Josette Rey Debove : 1978, 1-21) بالورلسان الطبيعي métalangage naturel الذي يقابل الورلسان المُشكْلَنformalisé أو الاصطناعي Artificiel لكنها تنقسم فيه إلى نوعين :

- نوع ليس التواضع عليه إلا من أمر المتكلم فهو يندرج في سياق اللغة الأداة لا اللغة الموضوع، وهي من عمل المتكلمين لا الاصطلاحيين. في هذا السياق يدخل علم الجنس الدال على الحيوان وعلم الجنس الدال على المعاني، فتسمية الجنس باسم يخصه من عمل المتكلمين وكذلك تسمية المعاني - كتسمية الموت بـ (شعوب) أو التسبيح بـ(السبحان) - هو كذلك من أمر المتكلم لا غيره.

- نوع ثان ليس التواضع عليه من أمر المتكلم بل من أمر المنشغلين باللغة ولذلك هو يندرج في سياق اللغة الموضوع، وهذا بابه الأوزان أو الأمثلة التي هي من وضع النحاة.

وتختلف الإحالة بين هذين الضربين، فلئن اشترك النوعان في الإحالة بالواسطة

على المحال عليه فإنهما مختلفان في علاقة كل منهما بمرجعه، الأول مرجعه محال عليه غير لغوي والثاني مرجعه محال عليه لغوي، فالمحال عليه هذا انعكاسي أو ذاتي أي من النمط نفسه الذي تحدث فيه إحالة الاسم على الاسم (العلم على الجنس)، ولكنها مختلفة عنها : فإذا كان العلم بما هو علامة لغوية يحيل انعكاسيا على علامة لغوية أخرى فإن ذلك لا يكون إلا جدوليا، أي باستبدال اسم باسم استبدالا ذهنيا، ولذلك تكون الإحالة الانعكاسية ههنا جدولية أو استبدالية، لكن إحالة الوزن على الموزون تحدث داخل اللغة بما هي نظريات لا خارجها أي أن الاحالة لا تقع على تمثيل ذهني صوري (اسم الجنس الدال على الحيوان) بل على متصورات مبوبة في نظرية اللغة. فالاحالة هنا إحالة على خطاب أي إحالة على نسق وما دامت الاحالة كذلك فهي إحالة خطابية رسمية مخصوصة تختلف عن الاحالة الخطابية المخصّصة. فمعنى التخصص هنا ليس باكْساب العلم معنى إحاليا معينا بل باكساب المعنى المعمم معنى احاليا اصطلاحيا في خطاب مخصوص : الأولى تكتسب تخصصها في الخطاب والثانية في الورخطاب (métadiscours) (Jacqueline Authier - Revuz 1995 : 21)

على أن القول بأن مرجع الاسم المعمم ههنا هو الاسم نفسه le nom sui-référentiel (قد نصطلح عليه بالاسم المنعكس أو الاسم الور اسم : Méta-nom) يقتضي أن يكون لكل علم جنسي اسم جنس حتى يحيل عليه وبه يحيل على الخارج. لكن ذلك ليس متأكدا إذ يمكن أن نجد العلم ولا نجد اسم الجنس الذي يوافقه، وهذا أمر مثير للانتباه في كيفية تعيين الاسماء للأشياء، يشبه في نوعه وجود علم للشخص من غير وجود اسم يعينه جنسيا. ومما يبدو أكثر لفتا للانتباه في الظاهرة علاقة الاسم فيها بالمرجع، فالعلم الذي وضع لا لتعيين المرجع بما هو موجودات بل لتعيين الحقيقة، وفق ما يقرره النحاة من امتناع تعيين (أسد) في الخارج بلفظ العلم (ش.ك 3/ 246)، يصبح قابلا لأن يعين تلك الموجودات الخارجية، ولكن تعيينه لها مجازي. فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي إذ ليس موضوعا له (نفسه : 3/ 246).

فكيف يعقل عندئذ أن يحيل العلم على مرجعه بإنابة اسم غير موجود في اللغة ؟ وكيف يعقل أن يكون ذلك التعيين الاحالي مجازا والحقيقة الموازية له غير موجودة ؟ ألم

يكن أولى بالنحاة، في حال انعدام لفظ الجنس، أن يعتبروا العلم هو الجنس دون تكلف هذه المخالفات ؟ يقول الاستراباذي مصنفا الأعلام الى أسماء وكنى ذاكرا وجود اللفظ وعدمه في الوضع : «هذه الأعلام (. . .) وضعوها لغير الأناسي من الطير والوحوش وأحناش الأرض فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو (أسامة) و(أبي الحارث) في الأسد، ولبعضها اسما بلاكنية كـ(قثم) للضبعان، ولبعضها كنية بلا اسم نحو (أبي براقش)، ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو (ابن مقرض) و(حمار قبان)» (ش. ك : 3/ 247).

إن حشر هذه الضروب من الأسماء ضمن الأعلام دون الأجناس راجع إلى اعتبارات نحوية بحكم أن علامات العلمية تختص بها، فهو اعتبار تصنيفي إعرابي أساسا ويدخل في هذا الاعتبار كون هذه الأسماء لا توجد إلا على حالة واحدة هي التعريف (سيبويه : الكتاب، 2/ 99).

على أن القول بعدم وجود اسم الجنس ووجود علمه لا يعني وجود شغور في خانة الاسم الضروري وملأ خانة غير الضروري وأن العلم الجنسي وهو ذو الاحالة اللامباشرة يصبح ذا إحالة مباشرة وإنما يتطلب توضيحا كان سيبويه صاغه في نص نسيه أغلب النحاة على أهميته. يقول صاحب الكتاب متحدثا عن العلم الذي تعوضه الكنية ويعين اسم الجنس : «ومثل هذا في بابه مثل رجل كانت كنيته هي الاسم وهي الكنية» (الكتاب، 2/ 96) ومعنى ذلك ان الاسم الواحد يعطي مجالين تعْيينيّين أحدهما إحالته على مرجعه مباشرة والثاني إحالته عليه إحالةٌ غير مباشرة.

فابن (آوى) مثلا أو (ابن عرس) و(حمار قبان) أو (سام أبرص) أو غيرها من الكنى تعين الجنس تعيينا بالانابة الذهنية وكأن اسم الجنس موجود فعلا، ولذلك تحيل باسمه على مرجعها إحالة مباشرة. وتعين العلم تعيينا بالاستحقاق فتحيل على الجنس إحالة انعكاسية وعلى المرجع إحالة غير مباشرة وسبب هذا التوزيع كلّه هو ألاّ يخرق القول بأن الاسم العلم يكون في طبقة تعيينية أعلى من اسم الجنس. فلا يعقل في هذا السياق من التعيين أن يوجد الأعلى ولا يوجد الاسفل، فالاولويّة في التعيين للأدنى لا للأعلى.

وبهذا يمكن أن نمثل على كيفية تعيين الجنس وعلمه كالتالي :

في حالة عدم العلم الجنسي :

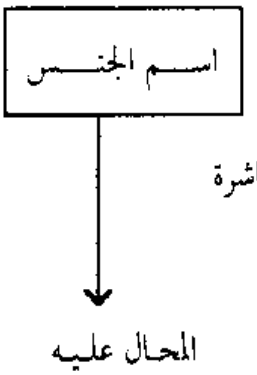

في حالة وجود علم الجنس واسم الجنس :

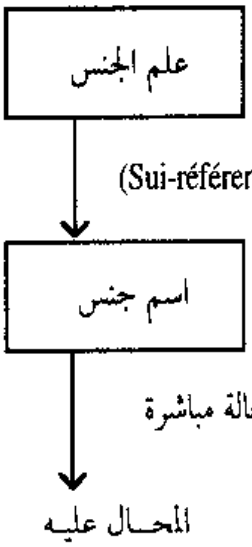

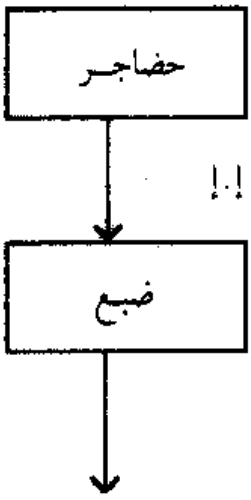

في حالة وجود علم الجنس واسم الجنس :

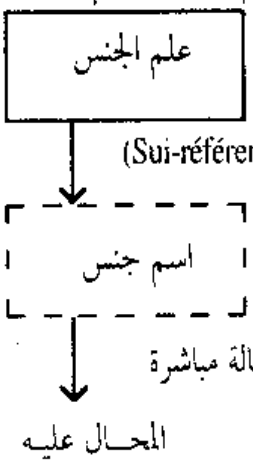

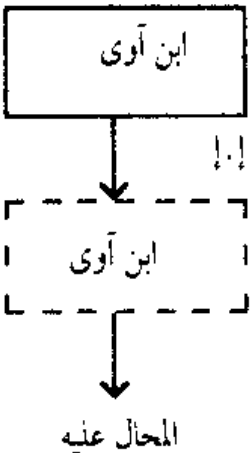

وعدم قدرة علم الجنس على الاحالة بنفسه على مرجعه حتى عند غياب اسم الجنس يرجع إلى عدم قدرة الجنس على نوعين من الاحالة : إحالة بالفعل Actuel (أسد بعينه في الخارج) وإحالة بالقوّة Virtuel (أي أسد في الكون) (Milner 1982 : 10). لكن علم الجنس لا قدرة له إلا على الاحالة - بشكل غير مباشر طبعا - بالقوّة. ومن جهة أخرى يوجد ضرب من الكنى التي لا جنس لها مخالف (ابن آوى) وبابه وهو ضرب من الاسماء التي لها اسم لجنسها ولكنها تعيّن نوعا من ذلك الجنس، فليس المعدوم اسم الجنس بل اسم النوع من ذلك الجنس، مثال ذلك (أبو براقش) المطلق على الطائر ذي الألوان و(بنت طبق) على ضرب من الحيّات أو من السّلاحف و(حمار قبان) على دويبة مستطيلة ذات أرجل، فأسماء (الطائر) و(الحيّة) و(الدويبة) هي أسماء جنس لكن تلك الاسماء هي مسميات لأنواع من هذا الجنس أو ذاك تراعي سمة مرجعيّة أو أكثر تختلف بها عن أصلها أو مثالها الجنسي : فالتسمية ذات علاقة بما يسمّى بالاعتبار التعييني الذي له صلة باختلافات مرجعيّة.

ونحن نتطرق لهذا في القسم التالي من هذا المبحث ونسميه بالمرجع الاعتباري.

2 - 3 - المرجع الاعتباري :

قد نختار للتمييز بين الاحالة العامة وما نسميه هنا بالاحالة الاعتبارية (في علم الجنس) بعض مفاهيم المعرفانيين في المرجع وهو مفهوم (التمثيلات الذهنية) Représentations mentales الذي قد يساق في غير هذا المعرض (وهو الحديث عن المرجع الخطابي). فقد عدت التمثيلات الذهنية بمثابة مفصل عرفاني بين الواقع الذي تنتمي إليه الاشياء المحال عليها واللغة التي تنبع منها العبارات ذات الاحالة (A. Reboul et J. Moeschler 1998 : 134). ومنبع القول بهذه الفكرة الاعتقاد بأن العبارات الاحالية لا تكتفي بنفسها كي تحدد المحال عليه ولذلك تتضافر جملة من المعلومات (اللغوية والموسوعية والمنطقية...) كي تقدّم المحال عليه في صورة تمثيلية ذهنية مثلى.

وإذا كان أصحاب هذه الفكرة قد طرحوها في سياق يتقاطع فيه التواصل والمرجع في علاقة الاعلامية باللسانيات واعتبروها من نظريات تحليل الخطاب مقابلة لنظرية الافادة Pertinence ، فإننا سننظر إلى التمثيلات الذهنية من وجهة نظر إدراكية تتمثل في توفير الذهن المعطيات عن المحال عليه الخارجي. يستقيها من كيفيتين من كيفيات الوسم هما :

- كيفيّة الوسم العام : والمتمثلة فيما يحدث عن عمليات ذهنية انطلاقا من ربط

الأسماء بهيئات عامة للمسميات أو للمحال عليه، فالاسم يعين إذ يقع على ميدان إحالي عام.

- كيفيّة الوسم الموجه، بأن تحمل الاسم نفسه معطيات حول تعيينه المحال عليه فهي عملية مقابلة للأولى بحكم أن الاسم هو حامل المعلومات حول التمثيل الذهني الحاصل عن الشيء وليس مجرّد اقتران ذلك التمثيل بالعلامة الواسمة كما في الأوّل. وما دعانا إلى هذا الضرب من التمييز هو الفرق بين اسم جنس الحيوان وبعض أعلامه، هذه الأعلام ليست أسماء اعتباطية في علاقتها بمسمياتها بل هي مسميّات لها علاقة عليّة بالمسمّى تردّ إلى اعتبارات مرجعيّة.

وسنسمّي هذه العلاقة العلية بين الاسم والمسمى وكذلك مراعاة المرجع في التسمية، بالتحْفير التعييني وهو منطق عليّ يشد التسمية إلى سبب لغوي (سنسميه بالتحفيز التعييني اللغوي) ويربط بين الاسم والمحال عليه بشكل يجعل أن التسمية ما تحدث إلا لاعتبار هيئة للمسمّى خارجيّة (سنسميه بالتحفيز التعيينيّ المرجعي). يبرز التحْفيز التعييني اللغوي في كثير من الحالات أمثلها حالة الاصطلاح التي يرتبط فيها الاسم بمسمّاه ارتباطا عليّا يخالف من خلاله انفصال الارتباط بين العلامة اللغويّة ومعناها المعجمي في الغالب. ويبرز التحفيز التعييني اللغوي في علم جنس الحيوان في أن التسمية ما كانت إلا لمعنى موجود في المعيّن، يقول الاستراباذي : «وفي أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوا معنى يناسب المسمّى بها كـ(حضاجر) لعظم بطنها و(ابن دأية) [كنية الغراب] لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك» (ش.ك 3/ 247)، ويشرح ابن يعيش ما بين الدال والمدلول من تحفيز معنوي في أسماء أخرى فيقول : «فمن ذلك (أبو براقش) وهو طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألوانا» (ش م : 1/ 36)، وفي (ابن قترة) - وهو ضرب من الحيات - يقول : «كأنه سُمّي بذلك تشبيها بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قترة، والجمع قتر» (المرجع نفسه). وفي تسمية ذكر الضباع (ضبعان) بـ(قثم) و(قثام) و(جعار)، لتلطخها بجعرها، والجعر نجو كل ذات مخلب من السباع» (ش.م 1/ 36).

للتحفيز التعييني اللغوي صلة بالتحفيز التعييني المرجعي بحكم أن التسمية لا تكتفي بمجرد الوسم كما في اسم الجنس، بل تراعي هذه الهيئات الخصوصية التي تكون للمسمّى. «فالتمثيل الذهني» لا يحدث إلا بمراعاة هذه الهيئات المرجعية التي تكون للمعيّن الخارجي لا لهيئة عامة أو صورة مجردة مرسومة في الذهن عنه. وهو ما يحدث عند تعيين الجنس للمرجع.

فـ«التمثيل الذهني» الذي يحدث عند تلفظ عبارة «ضبع» ليس هو نفسه الذي يحدث عند تلفظ علم جنسه (حضاجر)، الأوّل يحدث باستحضار صورة مثالية مخزنة في الذهن عن هذا المعروف بهذا الاسم ليست هي نفسها التي يستحضرها الذهن عن لفظ (حضاجر) ففيها يحدث نوع من التبئير التمثيلي الذهني على جزء من تلك الصّورة هي صورة البطن أو هكذا يطلب اللفظ من الذهن المستحضر للصورة. ويختلف التمثيل الذهني حين نعوض هذه العبارة بأخرى للضبع هي (قثام) أو (جعار) فتصاحب الصورة بعنصر إحالي إضافي هو الجُعر المتلطّخ به الضبع. أي أن علم الجنس لا يتطابق مرجعه مع مرجع الجنس في كل العناصر بل يساهم لفظ الجنس في إحالته برسم تمثيل ذهنيّ نمطي يتغير بزيادة عنصر إحالي يضاف إلى ذلك النمطي إذا ما تعلق الأمر باسم علم الجنس.

ونحن إذا ما حصرنا «التمثيل الذهني» في جملة من العلومات التي يستخدمها الذهن في البحث في مخزونه عن الصورة النّمط للمحال عليه، فإن ذلك «التمثيل الذهني» يطرأ عليه، بين الجنس وعلمه، جملة من التغييرات بالزيادة أو بالتبئير على هيئة ما، رغم أن المحال عليه واحد من جهة ماهيته المتصورية العامة.

ومن جهة أخرى فإن لفظ العلم الجنسي وهو لفظ غير اعتباطي من شأنه أن يقود الذهن لحظة تمثيل المرجع إلى ما يراد له من هيئات معلومة وعندئذ يكون لتغيير الواسم (أو العنوان Adresse) تأثير في تغييره هيئة الموسوم المرجعية وبهذا الشكل فإن التعيين المرجعيّ يصبح اعتباريًا بمعنى أنه لا يمكن للذهن أن يكتسب تمثيلا نمطيا واحدا خاصا بما سميناه بالميدان الإحالي وإنما تختلف التمثيلات الخاصة بذلك الميدان باختلاف العبارة التي تعيّنه دون أن يخـرج المعيّن مـن ذلك الميـدان الإحالـي أو يتخصص ليصبح محالا عليه فعليًا مفردا.

والحق أن مثل هذه التغيرات لا تطرأ عادة على علاقة المفردة بالمرجع بل على علاقة المفردة في السياق بالمرجع فهذا السياق هو الذي يدخل حركيات على التمثيلات الذهنية التي تثبتها المفردات المعجمية وتجعلها في حالة سكونية جامدة، ولكن هذه الحركية لا تنتظر السياق كي تحدث بل تحدثها المفردات جدوليا بحكم ما فيها من تسميات اعتبارية، ويمكن أن نختصر ذلك للتوضيح فنقول إن أعلام الجنس إنما هي تسميات مختصرة من سياقات تعريفيّة مركبة كالتالي :

حضاجـر : الضبع بما هو عظيم بطن.

القثـام : الضبع المذكر بما هو ذو جعر.

ابن دأية : الغراب بما هو واقع على داية البعير.

دألان : الذئب بما هو ختّال في مشيه دألان.

فتعيين اسم العلم هو تعيين للشيء **بما هو** (En tant que) وليس تعيينا للشيء، وهذا ينعكس على الإحالة أو المرجع بأن يدخل المتصور بما هو تمثيل ذهني في إطار تصوّري أكبر، فالمتصور يصبح صورة مركبة من صورة الجنس تضاف إليها عناصر أخرى تختلف باختلاف الـ (بما هو) اللّغوي.

إن إحالية علم الجنس تختلف عن إحالية الجنس في أنها تدخل المحال عليه في علاقة إما بعنصر من عناصره ينظر إليه من خلالها ((دألان) و(حضاجر) و(قثام)) وإما بعنصر خارج عنه (ابن دأية)، هذا التعالق الإحالي الأصل فيه أن يكون نتيجة لتركيب اللفظ في الكلام الوصفي، ولكن الطريف هنا أن اللفظ المفرد هو ما يتكفل بذلك : فهو لا يعيّن الشيء بل يعينه في علاقة en fonction.

3 – في حدّ علم الجنس :

علم الجنس على النقيض من العلم الشخصي ينتمي إلى المعجم اللغوي لا الموسوعي وهذا الانتماء يحفظ له حقّه في أن يكون من المداخل المعجمية مثله مثل اسم الجنس وتكون له تعريفات خاصة به لكن تعريفه يطرح جملة من الاشكالات وخصوصا إذا ما نظر إليه في علاقته بتعريف اسم الجنس.

لئن كان تصنيف الواقع هو الإشكال المركزي في علم لدلالة (C. Baylon, X. Mignot 1995 : 129). فان التوصل إلى تصنيف مثالي يعتمد تحديد المرجع الواقعي ما يزال فيما يبدو بعيدا عن المنال.

فبعد أن كان نمط التصنيف المعروف بالشروط الضرورية والكافية CNS (conditions nécessaires et suffisantes) مبدأ تصنيفيا تحليليّا مثاليّا معتمدا في تصنيف الكائنات اعتمادا على الخصائص الضرورية «المشتركة» بينها، صار المبدأ المثالي هو مبدأ الطراز Prototype الذي يعتمد الإدراك مبدأ تأليفيا synthétique مداره أن الخصائص ينبغي أن لا تؤخذ فوضى ومنفصلة بل ينظر إليها من خلال شكل عام (جشطلت بمصطلح سيكولوجيا الشكل Psychologie de la forme) (Vincent Nyckees : 302)، وبذلك يكون انتماء العنصر إلى صنف معيّن اعتمادا على مشابهته لمثال يعدّ بمثابة قلب ذلك الصنف، ويصطلح عليه بالطراز «Prototype» (Nyckees : 304).

لكنّ هذا المذهب التصنيفي قد وقع، كما يرى عائبوه، في أسر البحث عن مشابهة قد تكون مفتعلة لكي يتم في ضوئها جمع المتماثلات المتقاربات.

وسننظر في علم الجنس من جهة تصنيفية، مركزين على علم الحيوان لنرى الكيفيات التي يمكن مراعاتها عند التصنيف.

يتأسس التصنيف في علم الجنس على ما اصطلحنا عليه هنا بـ«الاعتبار» وهو وجهة نظر إلى المعيّن يقع التركيز عليها لتصبح هي المنظار الذي ينظر من خلاله إلى المعيّن الخارجي. ووجهة النظر هذه هي التي اصطلحنا عليها في القسم السابق بعبارة (بما هو) وهي عبارة تدخل التعريف المعجمي في علاقة أخرى غير العلاقة المألوفة : (س هو خ$^{ن}_{ض}$) في نظرية CNS (س اسم، خ ض : خصائص ضرورية، ن عدد الخصائص) أو (س = / ٧ ط) في نظرية الطراز : (س : اسم، ط = طراز).

3 - 1 - علم الجنس والخصائص الضرورية (CNS) :

يمكن أن نردّ طريقة التحليل المعجمي التمييزي لنظرية الشروط الضرورية والكافية إلى المثال التالي :

س = خ$_1$، خ$_2$، خ$_3$، خ$_ن$، (J. Rey-Debove 1998 : 121) بحيث تكون (س) الاسم القابل للتعريف كان يكون : س = كرسي : كرسي = خ$_1$، خ$_2$، خ$_3$، خ$_4$ (للجلوس، ذو أرجل، لشخص واحد، له مسند) فهذه الخصائص هي بمثابة السّمات الضرورية التي يمكن أن تترابط بشكل متضافر كالتالي (في R. Martin : Pour une logique du sens : 76، نقلا عن G. Kleiber + M. Riegel 1997 : 322)

$\Sigma \Leftrightarrow$ خ$_1$ ∧ خ$_2$ ∧ خ$_3$ . . .

حيث لا تدل علامة (∧) على أية علاقة دلالية وإنما على وجود غير متمازج لعدد من المعاني داخل معنى محدّد ويستجيب الجنس لهذا الضرب من التعريف بحيث تكون (س = خ ن) أو $\Sigma \Leftrightarrow$ خ$_1$ ∧ خ$_ن$

لكن علم الجنس لا يستجيب لهذه الطريقة في رصد المعينمات (Sèmes) بحكم أنه لا يمكن أن نوازي بينه وبين عبارة الجنس كالتالي :

ليكن : Σ^1 (= الجنس) و Σ^2 (علم الجنس) فإن المعادلة التالية :

$\Sigma^1 = \Sigma^2 \Leftrightarrow$ خ$^1_1$ ∧ . . . ∧ خ$^1_ن$ = خ$^2_1$ ∧ . . . اخ$^2_ن$ غير صحيحة بحكم أن علم الجنس قد جعل ليحيل على شرط قد يكون غير ضروري بل هو

في الغالب كذلك لتعيينه أو لتميزه عن غيره.

فالحضاجر مثلا يتحدد كالتالي :

الضبع بما هو عظيم بطن

يمكن أن نجرده في الطريقة المشكلنة التالية :

س = س' ⟺ خ (س' = لفظ علم الجنس و س لفظ الجنس).

وذلك يعني أن تعريف علم الجنس يمر عبر استثمار معنى الجنس فيشبه من هذه الجهة طريقة التعريف بالحدود المعروفة منذ أرسطو : نقدم لفظا عاما هو بمثابة «الجنس» ونردفه بعلامات هي «الفصول» أو الخصائص لكنه شبه شكلي إذا ما نظرنا إلى علاقة ش ب خ في (س ⟺ خ).

فالعلاقة بينهما اندراجية تماما كاندراج الفصول في الأجناس :

جنس ⊃ فصول

v ش ⊃ خ

لكن شكل تعريف الحد يختلف عن شكل تعريف الاسم : مراعاة اعتبار واحد فيه (أو التعريف (بما هو)) :

فإذا كان المحدود (مح) في نظرية الجنس والفصول جزءا من الجنس كالتالي :

مح = جنس + فصول ← مح ⊃ جنس، فإن (س) في العلاقة التحديدية الاعتبارية س = س' ⟺ خ، ليس جزءا من س : س⊃ س' بل هو مساو لها كالتالي: س = س'.

ومن هذه الناحية يخرج هذا التعريف عن التعريف المنطقي بالحدود كما يخرج عنه بمراعاة العلاقة بين (س، وخ) وهي الموازنة للجنس والفصول بما أن س' (وهي اسم علم الجنس) ليست ترتبط بالخصيصة ارتباط تدقيق كما في علاقة جنس بفصول، بل ترتبط به من جهة كونها خصيصة راعتها التسمية عند وضعها رغم أنها يمكن أن تكون خصيصة وإن كانت تخرج غالبا عن كونها شرطا ضروريا وفصولا بها ينفصل الجنس عن غيره. فهي ليست خصيصة نوعية ولا شرطا ضروريا بقدر ما هي حالة من الحالات التي يمكن أن يكون عليها المحدود أو المعرّف وعدّت هذه الحالة بؤرة تسمية وتعيين وإن كانت لا تمثل مجالا ينفصل به المحدود عن غيره. فهي «اعتبار» وليست خصيصة فارقة بالضرورة ولذلك فإنها لا تعرف بالمحدود إذا ما قصد من التعريف وصف المحدود وصفا جامعا اعتمادا على شروطه الضرورية الكافية وأن يكون ذلك التعريف ملازما له ملازمة وجوده

على هيئته الخارجية تلك. لكن الاعتبار وإن أورد حالة من أحوال المعرف فإنها لا ضرورية ولا كافية وإنما هي حالة أو هيئة من هيئاته قد تكون ملازمة له وقد لا تكون.

وإذا ما نزلنا فكرة الاعتبار في نظرية الشروط الضرورية والكافية فإنها ستعني أنّ من وضع التسمية يعتبر أن الخصيصة التي يتميز بها المسمى تكون أساسية على الأقل لتعليل التسمية وبهذا فإن مفهوم الشرط الضروري لا يتعلق باعتبار المسمّى بل باعتبار علاقته بالتسمية فالاعتبار اصطلاحي قبل أن يكون مفهوميًا.

على أنّ الخصيصة يمكن في بعض الأعلام أن تكون ضرورية بأن تكون عامّة وأساسية، كالشرط اللازم والمحوري من ذلك «براقش» الذي هو اسم نوع من الطيور يختصّ بالازدواج اللوني (أو التعدد فيه). وبالنسبة إلى هذا المثال فإن نظرية الأجناس والفصول تنطبق عليه (وهي النظرية المثلى المتبعة في التعريفات المعجمية) وكذلك نظرية الشروط اللازمة والكافية : أبو براقش : طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألوانا (ش.م 1/ 36).

حيث أن (س') = ج + ف 1، ف 2 (ف = فصل)

وإن (س') ⊃ ج وأن ف$_1$ + ف$_2$ تجمعها علاقة (∧) كالتالي ف$_1$ ∧ ف$_2$.

وتنطبق عليه نظرية CNS كالتالي

(س) هو أبو براقش : (SSI) استجاب للشروط التالية :

س = ش$_1$ + ش$_2$ + ش3 (أو ش$_1$ ∧ ش$_2$ ∧ ش$_3$)

= ش1 - طائر .

ش2 - ذو ألوان

ش3 - تتغيّر في النهار

وعموما فإن في علم جنس الحيوان ضربين من الأسماء أحدهما يقبل التعريف بالحد والشروط اللازمة ويكون ذلك عادة في الأنواع التي تختلف تسمياتها باختلاف نوعيّ بينها وبين أجناسها كـ (ابن قترة) لضرب من الحيّات و(حمار قبان) للدّويّبة المستطيلة.

وأما النوع الثاني فلا يقبل فيه أي ضرب من هذين التعريفين. بحكم أنه لا يراعي إلا اعتبارا واحدا قد يكون ثانويا لا يعتد به في تخصيص المعرّف به وتمييزه عن غيره، وقد تدل تسميته، بمراعاة تلك الخصيصة، فيه على أن من اصطلح عليه بذلك الاسم قد اعتبره كافيا في تعيينه. ويصبح أمر التخصيص أو مفهوم الشروط الضرورية نسبيًا، فلا يتفق عندئذ، المصنّفون من المعجميين أو الدلاليين مع واضعي الأسماء وضعا قد يكون مؤسسا

في رأي الأولين على اعتبار تصنيفي غير كاف أو حتى ساذج، لكن اللّغة قد كرست العبارة وبقيت تحمل بساطة خصائصها أو سذاجتها.

وما دمنا نتحدث عن هذا الضرب من الأسماء من جهة التعريف به فإنا نشير إلى أن النحويين وهم ممن صنّفوا هذه الأسماء تصنيفا يقتضيه التبويب النحوي قد تحول خطابهم إلى معجميّ غرضه ليس مجرد التحديد بل ذكر المقوّمات المفهومية لهذا الضرب، وقد بدوا متميّزين في هذا الباب عن المعجميين الذين كانوا يقفون، حين يعرضون مثل هذه الأسماء، عند حدّ الاشارة إلى تعيين مسمّاها عند ذكر العلة التي لأجلها وضعت التسمية. ففي شرح (ابن قترة) جاء في لسان العرب (ل. ع 5/ 73) «ابن قترة ضرب من الحيات خبيث إلى الصغر ما هو لا يسلم من لدغها مشتق من ذلك»، وهذا يعني أن :

س = ش1 + ش2 + ش3 + ش4

= 1 - ضرب من الحيات

= 2 - خبيث

= 3 - إلى الصغر ما هو

= 4 - لا يسلم من لدغها.

وأضاف المعجمي إلى ذلك التعريف ما يشير إلى ارتباط الاسم بالمسمى وهو الذي سماه «اشتقاقا» وعنى به اشتقاق الاسم من المسمى. والتعريف كما يلاحظ وهو تعريف الحدّ المراعي للأجناس القريبة والفصول يؤكد ما قالته دي بوف (Rey - Debove : 128) من أن «جنسيّة Généricité التعريف تجعل المعجمي يشتغل دائما على أصناف Classes ولا مشغل له على Individus». ولكن التعريف السابق مع الاسم وكأنه جنس لا علم جنس، فيتلاشى الفرق بين الاسم جنسا والاسم علما له. لأن التعالق يقع بين العلم وجنسه القريب وفصوله بقطع النظر عن علاقته بالاسم الجنسي المعين له وجودا أو عدما.

إلا أنّ النحويّ الذي ينشغل بقضايا المعجم له توجّه آخر يحاول أن يوفق فيه بين مقتضيات التعريف المعجمي ومقتضيات التصنيف النحوي. يقول سيبويه (2/ 95) في المدخل نفسه : «ومن ذلك (يعني أعلام الجنس ولم يستعمل مصطلحها) (ابن قترة) وهو ضرب من الحيّات فكأنهم إذا قالوا (هذا ابن قترة) فقد قالوا هذا الحية الذي من أمره كذا وكذا».

إن في كلام النحوي وصلا بين علم الجنس واسم الجنس (توجه نحويّ في التعريف (ابن قترة / حيّة) ويداخله وصل النوع (ابن قترة) بجنسه (حيّة) : (توجه

معجمي).

لكن أهم ما في هذا التعريف أن النحويّ، بما هو منشغل بالقضية التعريفية، قد نبّه إلى أنّ علم الجنس هو في مفهومه الجنس مع زيادة سمة تدل على الاعتبار وهو ما اصطلحنا عليه سابقا بالتعريف (بما هو = الذي من أمره كذا) ليبيّن أن العلاقة بين الجنس والنوع اسم الجنس / علم الجنس ليست علاقة ترادف بل علاقة زيادة اعتبارية، قد تفهم على أنها تخصيص ولكنّها تجعل المخصّص هوية النوع الحقيقية ولا تصله بجنسه وحسب وإنما تصله بما هو اسم لمسماه :

وسيبويه قد وضع بذلك الشكل القارّ لهذا الضرب من التعريف ما يمكن أن نختزله في المثال المجرد التالي :

س' = س الذي من أمره كذا وكذا

وليس المهم هنا الجنس هو (س) بل ما يتلوه فيضيف إلى معنى الاسم الجنسيّ ما به ينفصل عن ذلك المعنى ويولد دلالة جديدة هي دلالة العلمية الجنسية ويمكن أن نجرد ذلك باعتبار نحوي.

س ع ج = س ج + م (س ع ج = علم جنس، س ج = اسم جنس، م معنى جديد)

3 - 2 - علم الجنس ونظرية الطراز :

من المفيد أن نورد تعريفا نمطيّا للطّراز كي يساعدنا على النظر في إمكان انطباقه أو عدمه على متصوّر علم الجنس : «إن الطراز هو شيء مفرد وصورة ذهنية مهيأة [للتمثل] انطلاقا من عينة (مفردة) تعتبر في وعي مجتمع معيّن المثال الأحسن لصنف ما وتستخدم تلك العينة مقياسا أو معيارا لبقية المفردات التي تبدو قريبة منه» (نقلا عن Josette Rey - Debove 1998 : 120) واعتمادا على هذا التعريف نلاحظ أن التصنيف فيه يعتمد على ما يصطلح عليه بالنمط الإدراكي الذي يرتكز على المتماثلات الاجمالية Similitudes globales بالنسبة إلى مثال هو الذي تنقاس عليه تلك المتماثلات وتتصف بالنسبة إليه قربا prototypiques أو بعدا périphériques. وما دام أمر التصنيف موكولا إلى وعي المجتمع، فإنه لاثبات في التصنيف أولا وجود لتصنيفات كونية لأن وجود الذوات النمطية القريبة أو البعيدة ليس بنفس التوزيع في الخارج وبالتالي فإن التصنيف الذي يرتبط بتمثل الخارج،

سيختلف باختلاف الموجودات ووجودها فيه.

كما أنه ولنفس الاعتبار قد تسقط أصناف بأكملها بحكم أنها تفتقد وجودها المرجعي في محيط معين أو لأنها موجودة في أصناف أخرى وفقا لمبدأ تصنيفي يرتكز على اعتبار تمثيلي مخالف...

وما دام أمر الطراز موكولا إلى إدراك الجماعة وكيفية تمثلها للموجودات تمثلا نمطيا واعتمادا على الأشكال العامة، فإن الطراز الذي يعد قلب التنميط يمكن أن يتعين باللغة typique كما لا يمكن المهم أن يتعيّن تمثلا. فإذا كان طراز الطيور المعروف عند أصحاب النظرية بـ Moineau ذا اسم في اللغة الفرنسية والعربية والانقليزية فإن طراز الكؤوس ليس له في الفرنسية اسم ولذلك تقول Rey-Debove (122) إما أن يكون للطراز اسم (Moineau) بالنسبة إلى الطائر المثالي وإما أن لا يكون له اسم (Tasse)، للنوع الأول قسم لغوي وليس للنوع الثاني إلا صفات أو خصائص فإذا ما أريد تعيينه لجئ إلى التوصيف في تركيب يبدأ بـ (ما يشرب فيه ويكون طوله كعرضه وله مقبض وصحين) (طراز Tasse) (المرجع السابق). وترى Debove أن الطراز الذي يكون الاسم فيه موجودا يكون صنفه مشكلا ولكن تشكيل صنف من غير اسم يصعب لأنه من غير الممكن بناء صنف على صفاته.

وفي ضوء هذه المعطيات النظرية الخاصة بالطراز، فإننا نجد أن انبناء علم الجنس على البعد الإدراكي للمحال عليه انطلاقا من التمثيل الذهني هو نقطة التقاء وحيدة بين المتصورين مع اختلافات عميقة بين كيفية حدوث التمثيل الذهني من ناحية وغرض حدوثه من ناحية أخرى ناهيك عمن يحدثه.

لقد بينا ونحن نتحدث عن المحال عليه كيف أن تسمية علم الجنس تكون بمراعاة هيئة يكون عليها أو يراها المعين كالخصيصة له وكيف أنّ نطق لفظ علم الجنس يصاحب تمثل الجنس بمراعاة تلك الهيئة الخارجية التي تكون له.

فالتمثيل الذهني الذي يثيره علم الجنس هو تمثيل جزئي في أغلب الأعلام وليس كلّيا أو إجماليّا، ولعل هذا فرق جوهري بين العلم وجنسه، الجنس يحدث فيه تمثيل إجمالي يتطابق مع نظرية الطراز؛ وأما العلم ففيه تمثل جزئي للشيء المدرك ويمكن تقسيم «الصور الذهنيّة المهيأة للتمثل» بالنسبة إلى علم الجنس كالتالي :

* صورة مستمدة من صفات المعين (الحيوان) يعتقد أنها نمط له :

تسمية الضبع بحضجر (عظم البطن) والذئب بدألان (لختله : المشي) والثعلب

بـ«سمسم» (ضرب من عدوه : المشي). وهذه الصّورة الذاتية استمدت من عينة من عينات المحال عليه وهو على هيئة (المشي العدو، امتلاء البطن) وهذه الهيئة غير ثابتة فيه بمعنى أنها لا تلازمه في كل أحواله بل في حال دون أخرى : حال الامتلاء أو الاتساع بالنسبة إلى الضبع والحركة بالنسبة إلى الذئب والثعلب، وبذلك تكون الصورة الذهنية جزئية ثابتة من حيث اتصالها بجانب من المتصور أو المتمثل لا بكل الجوانب ومن حيث ارتباطها بهيئة أو حالة لا تلازمها كل الملازمة.

* صورة مستمدة من صفة أو مرجع آخر غير المرجع المقصود، ويكثر ذلك في الأعلام المركبة (الكنى):

أ - **ابن دأيـة** : الغراب الواقع على دأية البعير الدَّبِر فينقُرها.

ب - **ابن قتـرة** : حيّات تشبه السهم الذي لا حديدة فيه.

ج - **بنت طبق** : ضرب من الحيّات تشبه بالطّبق إذا استدارت
أو لأن الحواء يمسكها تحت طبق السفط
أو لإطباقها على الملسوع

فـ(أ) تعيّن اعتمادا على نسبة الغراب إلى دأية البعير، فقد تعين في ارتباطه بمرجع آخر، ولذلك كان التمثيل الذهني قارنا بين مرجعين في حالة ما من أحوالهما.

و(ب) تعيّن اعتمادا على الشبه بمرجع خارجي (السّهم) لا في شكلها العام كما تتطلبه نظرية الجشطلت وإنما في فعلها في المسموم : فالمرجع ثلاثي متّحد في صورة.

و(ج) تحيل على صورة مرجعية تشبيهية قابلة للتأويل، فإما أن تكون الهيئة التي تتخذها الحية عند استدارتها (بشكل جزئي)، وإما لفعلها في الملسوع : الصورة استمدت من إحداث الأثر في طرف خارجي فهي صورة اقترانية، وإما بمراعاة مرجع ثقافي : كيفية إمساك الحوّاء بها.

إنه إذا ارتكزنا على فكرة «التشابه العائلي» Ressemblance de famille التي يقول بها التصنيف بالطراز واعتمدناها على مثل هذه الصورة يصبح بإمكاننا أن نجمع تحت تسمية ذئب كل ما كان ذا ختل ودأل وتحت تسمية ضبع كل ما عظم بطنه وكان ذا جعر... فيكون لنا تصنيف آخر للأشياء، ولا يمكن أن يحدث ذلك لأن الغرض من تعيين هذه المرجعيات بهذه الاعتبارات ليس تصنيفيا بل هو تعيينيّ بالإحالة على صورة.

ولئن كان هذا الضرب من أعلام الجنس يقدم مثالا جديا عن كيفية تمثل المسمّى لخارجه أي عن ربطه للتسمية بالمجال الإدراكي الذي تمثل وفقه المرجع، وإذا كان من ثمة

يقدم أحسن مثال عن تعامل اللغة مع التمثل والإدراك فإنه لا يمكن أن تكون الصورة التي تنقلها العبارة أو تراعيها ذات دور طرازي prototypique بمعنى أن غرضها تثبيت صورة نمط عن مرجع خارجي وإن كانت تعتمد نفس آلية تثبيت النمط : أن تبطل مفعول السمات غير المفيدة (Debove 1998 : 273) لأن التصوير يذهب بأهم السمات المفيدة ولا يترك إلا بعضا ممّا لا يمكن أن تكون نمطية . وارتباط العلم الجنسي بما هو تصور اعتباري بالطرازية يكمن في أن «الخصائص المكوّنة للمعجم اللغوي هي في تعامل موسّع، بمعنى أنها مرتبطة بالعلاقات التي يقيمها الإنسان مع المرجعيات التي يخصصها» (Christan Baylon, Xavier Mignolt 1995 : 129).

فمن خلال الأمثلة السابقة يبدو التعامل من خلال ضرب من التسجيلية المرجعية بأن يركز المعيّن / المسمّي على صورة تكون عليها المعيّنات الخارجية وهي تدل على وجود علاقة مرجعية للإنسان المسمّي مع خارجه تتركز بالأساس على تسجيل ما يعده خصوصيا حتى وإن لم يكن كذلك فالتدقيق في جزئيات الحيوان : الهيئة، اللون، المشية، يدل على أن الإنسان لم يكتف بملاحظة خارجه ملاحظة عامّة بل وكذلك بملاحظته في جزئياته.

ومن جهة أخرى فإنه إذا ما نظرنا إلى علاقة الطراز بمعيّنه اللغوي فإنا نلحظ أن اسم العلم الجنسي يندرج في باب التمثيل الذهني الذي يوضع له اسم ولا وجود لتمثيل لا اسم له وإنما له وصف (كما الشأن في tasse) وبذلك نرى أن نظرية الطراز وإن كانت لا اسمانية nom-nominaliste في بعض جزئياتها فإن علم الجنس، يدخل في اسمانية اللغة بمعنى أن التمثيل الذهني لا وجود له خارج تعيينيّة الاسم له بل إنّ وجود العلم الجنسي نابع من إفراط في اتباع الاسمانية أو في رغبة في الوسم الخارجي إنه اسم على اسم.

إن علم الجنس، باعتباره نوعا من أنواع تعيين الجنس يخفي تصوّرا مخالفا للتصور التصنيفي الطرازي ويتمثل في أنه لا يمكن أن يكون للمتصور الخارجي قيمة ما لم يعيّنه اسم. والأسماء تثبت التمثيلات الذهنية واعتمادا عليها تصبح تلك التمثيلات قابلة للتجدّد.

ونظرية الطراز ترى أن في اللغة ثلاثة أنواع أساسية من التنميط وبالتالي من التعيين (في الحيوان).

- **مستوى عام جدا** : الذي تتنزل فيه كلمة (حيوان).
- **مستوى متوسط فيه نجد كلمة (كلب)** : اسم نوع (اسم الجنس).
- **مستوى أدنى فيه نجد أسماء السلالة** : Danois : دانماركي، Basset

نوع من كلاب الحراسة (Baylon - Mignot, 1995 : 131)

لكن هذا التوزيع الإندراجي لا يستجيب للتوزيع الذي يصل بين الجنس وعلمه فهو واقع معه في نفس الدائرة الثانية إذا ما اعتبرنا توزيع الطرازيّن ولكن بشكل توزيعي مختلف لا هو توزيع ترادف ولا هو توزيع اشتراك بل هو توزيع تداولي. فالعلم الجنسي هو أقل تداولا من الجنس لأنه غير معروف بالنسبة إلى مستعملي العربية معرفتهم بلفظ الجنس، وهذه الفكرة نفسها قد علّلت بها نظرية الطرازية أسباب تداول اللفظ من المستوى المتوسط على حساب اللفظ على المستوى الأدنى (السابق : 131)، وعللت ذلك باعتبار سيكولوجي تداولي أو إجرائي بأن قالت «إن المألوف أن تستعمل الكلمة التي يحيل مرجعها على صور معروفة بيسر» (Baylon-Mignot : 131).

لكن هذا التفسير المقدم يبدو قليل حظ في الإقناع هنا لأنه لا يحيط بما عليه علم الجنس : فليس بين استعمال (ثعلب) و(أبي الحصين) أو بين (الأسد) و(أسامة) تفاوت في وضوح الصورة للعنصر الأول من كل زوج وفي غموضها للثاني. فليس في هذين الزوجين من ازدواج صوري ولا من ازدواج مرجعي حتى يرد التواتر إلى يسر التمثل ولكن التواتر راجع إلى اللفظ بقطع النظر عن المعنى (أو المرجع أو التصور لا فارق بين الاسمين فيهما).

وحتى لو صدقت عبارات أخرى بين جنسها وعلمها اختلاف تصوري : بـ(الضبع) و(حضاجر)، و(الذئب) و(دألان)، فلا يمكن أن يعدّ ذلك مؤيدا لتداول (الضبع) على حساب (الحضاجر) أو (الذئب) على سحاب (الدألان). فكل عبارة تبدو مستعملة في سياق مخصوص. ويبدو بينهما، على صعيد التركيب، اختلاف وتقابل سميّ بحيث يدل الجنس على معنى ويدل العلم على معنى مضاف فالخلاف الاستعماليّ تابع لا من أسباب ذات صلة بالقيمة الدلالية والقيمة الدلالية المضافة وهذا موضوع اهتمام ينظر في العلم وعلم الجنس من جهة تركيبية دلالية، نراه في اللاحق من البحث.

4 – علم الجنس والتركيب :

لقد أشرنا في موضع سابق من هذا البحث كيف أن «الإحالة الاعتبارية» على المرجع الذي يعينه علم الجنس هي إحالة تجعل من المفردة شبيهة في إحالتها على خارجها باللفظ المركب من جهة تعيينها عناصر متعالقة وليس عنصرا مفردا.

ونحن نعود هنا لتفصيل هذه المسألة لنرى كيف أن العلم الجنسي إذا ما استعمل في

سياق تركيبي دل على ما يدل عليه الجنس وزيادة حتى إنه يعد اختزالا لتركيب أوسع. ولكنه في بعض الأعلام التي مرجعها غير لغوي (الأوزان) يثير اشكالات ناجمة في مجملها عن تداخل لغتين، اللغة الواصفة لخارجها واللغة الواصفة لنفسها.

4 - 1 - علم جنس الحيوان في التركيب :

من الشرعي أن تطرح إذا ما تجاوزنا مستوى العلاقة الجدولية بين العلم وجنسه أسئلة تخصّ قابليّة الاسمين للتعاوض والاستبدال تركيبيا وما يمكن أن يطرأ من تغييرات سياقية بين الاسم ومعوضه (العلم / الجنس) خصوصا أن العلاقة المعجمية بينهما ليست اندراجية ولا ترادفية ولا تقابلية ولا غيرها من العلاقات المألوفة بين الوحدات المعجمية.

لقد تأكد في سابق القول أن كيفية تعيين العلم للمسمى ليست ككيفية تعيين الجنس له، وسنركز فيما يلي على أثر ذلك الاختلاف التعييني في التركيب.

إن اعتبار العلم الجنسي معرفة من شأنه أن يقود إلى جملة من الاختلافات التركيبية بينه وبين الجنس.

أولها أن العلم الجنسي يعامل في السياق معاملة المعرف، أي معاملة أحادية وليس كلفظ الجنس الذي يعامل معاملة المعرف والمنكر، فينجم عن ذلك أن لا يكتسب العلم الجنسي الخصائص الإجمالية التركيبية التي تكون للاسم جنسا، فهو في الإسناد مثلا لا يكون إلا مسندا إليه وبذلك لا يكون في الأصل إلا الطرف المخبر عنه في الجملة الاسمية، كما أنه لا تعقبه النكرة إلا كانت حالا لا نعتا. قال شارح المفصل في (ابن عرس) : «ابن عرس هنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالا نحو قوله (هذا ابن عرس مقبلا)» (ش م : 1/ 36) وأما إذا أريد وصفه فينبغي أن تكون الصفة معرفة مراعاة للتعيين الذي فيه ما قبليّا.

ومن هذه الناحية ينزل علم الجنس في خانة التعامل الإعرابي الذي لعلم الشخص لكن النحويين يرونه قابلا للتنكير بإدخال بعض الألفاظ المنكرة عليه كـ (رب) و(كلّ) أو (من) الاستغراقية، لكن إدخال هذه العبارات عليه لا يجعله في مراتب المفكرات من الأجناس بحكم أن العلم إذا دخلته هذه العبارات (المسوّرة في مجملها) اكتسب منها دلالتها على الكلية أو البعضية أو الاستغراقية. وهذه المعاني تجعله من الجهة الدلالية غير تام التنكير كما في لفظ الجنس بل يصبح التنكير فيه نسبيا قياسا على دلالته الأولى على الاستغراق العام لكل جزئياته. فـ (كل) تقلّل معنى إحاطته بكل الموجودات الخارجية

إحاطة ضمنية أو اقتضائية بأن تجعله قابلا ضمنيا للعد وللحد : فـ (كل) يطلق على عدد يتصور أنه مسوّر أو قابل للتسوير الكمي وليس كذلك دلالته على الجنسية التي لا يقبل فيها المعدود الخارجي الذي تعنيه اللفظ لأي حدّ، وأما (ربّ) فمعناها التقليلي بيّن وأما (من) الاستغراقية فإنها تدخل اللفظ الدال على الاستغراق بالاقتضاء إلى الدلالة عليه بالصيغة أو بالمقولة التصريفية وهذا إنقاص لتمامه الشمولي.

وعلى كل فإن التنكير لا يمكن إلاّ أن يكون دلاليًا قد لا يأتي بتغيرات تركيبية إعرابية توصف. فاللفظ يبقى غير قابل للإخبار بحكم أنه سيبقى كالمعرفة ودخول هذه المزيدات على لفظ العلم الجنسي تجعله يدخل في إحدى علاقتي الإسناد الأساسية لا بما هو منكور ومعروف، كما في اسم الجنس بل بما هو عنصر منكور داخل مركب لا يظهر تنكيره كسمة بارزة وهذا يمكن أن يلحظ في نفس المركبات التي يشغل فيها النكرة موضع المسند والمسند إليه (ربّ شيطان خير من عبد حاقد).

وبهذا الشكل من الخروج عن التعريف يختلف علم الجنس عن علم الشخص بحكم أن دلالة العلم الأول على الماهية والاستغراق تمكنه من أن يكون في هذا الموضع الذي يكون فيه نكرة دالا على الاستغراق كدلالة الجنس عليه (ولكنه لا يقبل أن يقع على فرد معيّن) لكن دلالة العلم الثاني على مفرد مرجعي لا تمكنه من أن ينتقل إلى التنكير ولكن ينقص تعريفه بعد دخول التثنية عليه أو الجمع (جاء محمدان) (جاءت هندات) وذلك لأن الجمعية قد مكنت الاسم العلم من أن يدخل في كثرة تتحد في ماهية اسمية قد تقرب من الكثرة التي تتحد في ماهية متصورية في اسم الجنس أو في علم الجنس.

ونحن إذا كنا قد ذكرنا أن التواتر في اسم الجنس يكون على حساب الاسم العلم الجنسي لأسباب اختلافية اعتبارية فإنا إذا ما نظرنا إلى المسألة في ضوء التركيب تبين لنا أن العلم الجنسي هو أقل حظا في التوزيع التركيبي من اسم الجنس وسننطلق من بعض أمثلة تركيبية يمثل فيها اسم الجنس وعلم الجنس لنرى أن أسماء الأجناس تقبل أن تدخل في جميع الإمكانات التوزيعية اللاحقة، ولا يقبل العلم كل تلك الإمكانات (سنشير بـ(*) إلى اللاّ ممكن إنجازا من الجمل).

اسم الجنس	علم الجنس
أ - هذا أسد مقبل	أ' - هذا أسامة مقبل *
ب - هذا أسد مقبلا	ب' - (هذا أسامة مقبلا)
ج - هذا أسد مريض	ج' - هذا أسامة مريض *

د - هذا الأسد الذي مرض	د ' - (هذا أسامة الذي مرض)
هـ - أنت أسد	هـ ' - (أنت أسامة)
و - أنت أسد	و ' - أنت أسامة
ز - أسد مريض	ز ' - أسامة مريض

يتبين لنا من خلال هذا الجدول المقارن كيف أن لفظ الجنس ولفظ علمه لا يتطابق جدولهما التوزيعيان تطابقا كاملا لاسباب لها صلة بمسألة التعريف (أو التعيين) ولذلك فإن:

(أ) ليس لها نظير (أ')

و(ج) ليس لها نظير (ج')

كما أن (ز) التي هي غير ممكنة باعتبارها جملة يمكن أن تحقق جملة تامة في (ز') للاعتبار التعييني الناقص في (الأسد) والتام في (أسامة).

لكن ليست بقية الإمكانات مقابلات وفيّة بينها تناسب تام فلقد وضعنا المقابل بين قوسين (ب،د) لكي نبين أن تلك الإمكانات ليست ترجمة وفية للإمكان المقابل وذلك راجع لعدم إمكان علم الجنس أن يدل على مرجع معيّن خارجيّ إلا مجازا وتأولا، كما ذكرنا ذلك في موضع سابق على لسان الاستراباذي، إذ ليس في (أسامة) وضربه إحالة حقيقية.

ومن جهة أخرى فإن بين علم الجنس ولفظه خلافا آخر قد نجد له صدى في بعض الاستعمالات الشعرية أو الأدبية.

ذلك أنه لا يمكن أن يستبدل في بعض السياقات لفظ الجنس بلفظ علم الجنس من غير أن يطرأ اختلاف في دلالة التركيب. ولنأخذ مثالا على ذلك البيت التالي الذي تورده كتب النحو:

حضَجْرٌ كأمِّ التوأمَيْنِ توكَّأتْ على مِرْفقيهـا مستهلـةً عاشـرِ

وفيه تشبيه لِلضبع وقد عظمت بطنها بحامل توأمين استكملت عدة حملها وتجاوزته فلقد استعمل لفظ (حضجر) عمدا ليس لدلالته على جنس هذا الحيوان وإنما على الاعتبار الخصوصي (عظم البطن) الذي يدل عليه العلم دون الاسم الجنسي. فـ(حضجر) إذا ما أردنا تعويضه بـ(ضبع) بدا أوفى دلالة على هذه الحالة من لفظ الجنس، ولو أردنا تعويض (حضجر) بـ(ضبع) لاستوجب ذلك زيادة لفظ يعين زدناه بالأول:

حضجر كأم ..... تمام الصورة

ضبع كأم ..... نقصان الصورة.

إلاّ أن نضيف ضبع ،عظيم البطن)

بما يدل على أن (حضجر = ضبع + عظيم بطن) أي أن اسم الجنس لا يستبدل تركيبيا من اسم العلم إلا بزيادة دونها يختل المعنى.

وهكذا يمكن القول إن في هذا الضرب من الألفاظ لا نكون إزاء دلالة Signification بل إزاء إيحاء Connotation بحكم أن اللفظ لا يعني بديله بل يعنيه وزيادة.

وهذا القول ينسحب كذلك على الأعلام الكنى التي ليس فيها معنى معجمي مضاف أو قيمة دلالية مضافة وإنما إيحاء يختلف باختلاف السياق والمقام، ولهذا الايحاء استعمل شوقي في إحدى قصائده علم جنس إسم جنس، فقال :

أبو الحصين جال في السفينه فأبصر السمين والسمينه

لأن القصيدة رامزة والايحاء فيها مطلوب ومدرك من علم الجنس لا من الجنس ففيه تشخيص ينسجم مع هذه القصيدة المحكية على لسان الحيوان. ولا يستقيم ذلك مع ضرب آخر من الأعلام تعين الجنس والنوع كـ(ابن عرس).

4 - 2 - علم الجنس والتداخل بين الجملة والجملة الورلسانية :

لقد ذكرنا في قسم سابق من هذا البحث كيف أن علم الجنس ترتب فيه أسماء تجد مرجعياتها في اللغة الواصفة لذاتها، فهي ذات مرجعيات ذاتية Sui-référence أو انعكاسية.

وتثير هذه الكلم إشكالات قد تؤدي إلى تداخل ضربين من الخطابات اللغوية والور لغوية إذا ما كانت موضوع الحديث في التركيب.

لقد نقل الاستراباذي المحاورة التالية بين سيبويه والخليل وفيها يطرح تداخل الخطابين لبسا على الأول : «قال الخليل لما سأله سيبويه عن قوله : (كل (أفعل) إذا كان صفة لا ينصرف) «كيف تصرف (أفعل) وقد قلت لا ينصرف؟»، فقال : أفعل ههنا ليس بوصف وإنما زعمت أن ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف» (ش. ك 3/ 251).

إن الجملة موضوع السؤال هي جملة ورلسانية (ج و ر) ما في ذلك شك تختلف عن الجملة اللسانية (ج ل) / كل شعب إذا كان أبيّا لا ينكسر / ومعنى كونها ورلسانية أنها تنتمي الى خطاب موضوعه اللغة نفسها وليس شيئا خارجا عنها.

لكن الإشكال الذي تطرحه الجملة نابع من معاملة هذا الضرب من الخطاب

بقواعد تنتمي الى المستوى اللساني ولا يبدو ذلك مشكلا إلا إذا أحدث كما في الجملة أعلاه تناقضا بين اللفظ الواصف ومضمون الوصف، حتى لكأنّ اللغة تهدم ما تؤسسه من قواعد.

فـ / كل افعل ..... / قد خالفه الإجراء الذي ينتمي إلى الخطاب اللغوي وصارت الجملة اللسانية مخالفة للجملة الورلسانية / ج ل / ≠ / ج و ر /

فـ (ج و ر) بما هي متصورات لا يعقل أن تحوي في رحمها عنصرا يبدو كالمكذب لصدقها.

ويبدو المتكلم النحوي بين إشكالين :

- (أ) إذا نوّن (أفعل) كما فعل الخليل استجاب لقاعدة الخطاب العادي ولكنه خالف مضمون قاعدة الخطاب الورلساني.

- (ب) إذا لم ينوّن كما يريد سيبويه استجاب لقاعدة الخطاب الورلساني متجاهلا قاعدة الخطاب اللساني وهذا مما يوقع في اللحن، فهل يعقل أن يلحن النحوي وهو يؤسس قواعد غرضها عدم السقوط في اللحن ؟ ولقد وقف النحاة موقفين مختلفين من هذا أحدهما يعتبر حكم الموزون كما في قول المتنبي :

كأن فَعْلَةَ لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب

ففعلة وزن خَوْلَة (علم) حرمت التنوين للعلمية والتأنيث.

الموقف الثاني وهو موقف المازني ومن قبله سيبويه فيما يفهم من محاورته مع الخليل : أن تعتبر لفظ الوزن فإن كان يستحق التنوين نوّن وإن لم يستحق منع التنوين.

لكن الاستراباذي يذهب مذهبا طريفا إذ يرجح اعتبار الاطار الذي طرح فيه اللفظ هل هو الوزنية (روز ثقل الكلمة أم غيرها) فيقول : «وجملة الكلام أن الأوزان إمّا أن يراد بها الموزونات أولا والأول إذا كان وزن فعل حكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علما» (لتغليب الجانب التعليمي على الإجرائي)، وإن كان وزن الاسم فإن كان كناية عن موزونه فليس يُعْلَم معْنَاهُ إلا إذا كان كناية عن العلم (كما كان فعلة = خولة) (العلمية لا باعتبار تصنيفي داخل جدول الكلام كما في بقية الأعلام بل باعتبار استبدالي) (ش ك 3/ 353 - 354).

حـــاتـمـــة :

لقد حاولنا في هذا المبحث أن ننظر إلى علم الجنس من وجهة نظر معجمية طرحنا فيها جملة من قضاياه المتصلة بالتعريف والتعيين والحدّ.

ولئن كان التوجه غير وفيّ لما أريد له في كتب النحويين الذين وضعوا له المصطلح والتعريف والتصنيف فجعلوه يلبس لبسهم فإنّا حاولنا انطلاقا من بعض ملاحظاتهم أن نفتح له آفاقا دراسية جديدة فوجدناه يدخل في نظام أوسع بما يدل على أنّه ذو خصائص صارمة تمكّنه من أن يكون بابا نرى من خلاله عكس ما يراد لنا من كلّيات حملها التنظير اللساني الحديث. فالاسم العلم الجنسي : علم لكنّه يعين المشترك، وهو علامة لكنّ مرجعها خارج عن اللغة وداخل فيها، وهو إسم باعتبار شروط ضرورية وهيئات غير ضرورية، وهو باعتباره عنصرا خطابيّا يفهم في سياق خطاب عام مشترك أو في سياق خطاب خاص بالعلوم. لكان هذا الضرب من الأسماء لا يكتفي بأن يقع في حدّ ولا يدخل في آخر إنه مثال عن استمرار العناصر اللغوية بتجاوز الحدود التصنيفية : حدود التعيين والتعريف والمرجع وخصوصيات الخطاب.

توفيق قريرة
كلية الآداب بمنوبة - تونس

المراجـــع

العربية :

- ابن يعيش : شرح المفصل، ط. القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية د.ت.، ج 1.
- الاستراباذي : شرح الكافية : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي.
- سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت دار الجيل، 1991، ج 2.

الأجنبية

- Andler, Daniel (1992) : *Introduction aux sciences cognitives.* Paris ed. Gallimard. Folio Essais.
- Autier - Revuz, Jaqueline (1995) : *Ces mots qui ne vont pas de soi.* Paris. Larousse. Tome 1.

- Baylon, Christian, Xavier Mignot (1995) : *Sémantique du langage*, Paris, ed. Nathan.
- Houdé, Olivier (...) : *Vocabulaure de sceinces cognitives*. Paris. PUF.
- Jacob, André (1969) : *100 points des vue sur le langage, textes choisis et présentés*. Paris, Klincksieck.
- Kleiber, Georges, Martin Riegel (eds) (1997) : *Les formes du sens études de linguistique française...*, offertes à Robert Martin , Belgique, Duculot.
- Kripke, Saul. A. (Trad. 1982) : *La logique des noms propres* (Naming and necessity) traduit de l'américain, Pierres Jacob, François Recanati.
- Langages n° 145, Mars 2002 : *La détermination au regard de la diversité lexicale*. Présentation : Pierre Andre Buvet, Paris, Larousse.
- Milner, Jean-Claude (1982) : *Ordres et raisons de langue*, Paris, ed. du Seuil.
- Nyckees, Vincent (1998) : *La Sémantique*, Paris, Berlin.
- Reboul, Anne, Jacque Moeschler (1998) : *Pragmatique du discours*, Paris, Armand Colin.
- Rey, Alain (1976) *La terminologie, Noms et notions*, Paris, Puf coll. que sais-je ?
- Rey-Debove, Josette (1978) : *Le métalangage*, Paris, Le Robert.
— (1998), *La linguistique du signe*, Paris, A. Colin.
- Sublet, Jacqueline (1991) : *Le vole du nom, essai sur le nom propre arabe*, Paris PUF.